صفارات الإنذار: بين أسطورة المليار الذهبي وشبح الحرب العالمية الثالثة

الشيخ/ علي علوي العيسائي

في عالم يبدو أنه يتهاوى تحت وطأة تناقضاته، تطفو على السطح نظرية مثيرة للجدل تُعرف بـ"المليار الذهبي"، تلك الفكرة التي رُوج لها عبر أروقة المؤامرات السياسية والاقتصادية، حيث يُقال إن هناك نخبة عالمية – تُتهم بأنها تنتمي إلى منظمات سرية كـ"الماسونية اليهودية" – تهدف إلى تقليص سكان العالم إلى مليار نسمة فقط، يعيشون في رخاء مطلق وسلام على حساب تدمير بقية سكان الأرض. ولكن، هل نحن أمام سيناريو حقيقي أم مجرد وهم تغذيه المخاوف البشرية من المستقبل؟

منذ عقود، والعالم يترقب لحظة فارقة قد تغير وجهه للأبد. الحديث عن حرب عالمية ثالثة لم يعد مجرد تكهنات، بل أصبح شبحًا يلوح في الأفق مع تسارع الأحداث السياسية والعسكرية على الساحة الدولية ،من الشرق الأوسط إلى أوروبا، ومن آسيا إلى الأمريكيتين، تتزايد التوترات، بينما تتسارع الدول في تعزيز قدراتها العسكرية، وكأنها تنتظر صفارة الإنذار التي ستعلن عن بداية الصراع الكوني.

ولا يمكن تجاهل دور الولايات المتحدة الأمريكية في هذا السياق، إذ تتهمها العديد من الأصوات الدولية، بأنها تقف وراء تطوير ونشر فيروسات مهجنة تستهدف البشرية بأكملها، في محاولة لإعادة تشكيل العالم وفقًا لمصالحها الاقتصادية و ا لسيا سية . الفيروسات القاتلة التي اجتاحت العالم مؤخرًا قد تكون مجرد بروفة أولية لحرب بيولوجية أوسع نطاقًا، تستهدف كل بلد لا يخضع للهيمنة الغربية.

أما الشرق الأوسط، فيبدو أنه سيكون المحطة الأولى لهذا الصراع الفاصل ، التوقعات تشير إلى أن تحالفًا دوليًا قد يتشكل للإطاحة بالنظام الإيراني، الذي يعتبره البعض تهديدًا مباشرًا للاستقرار الإقليمي. هذا النظام، الذي وجد دعمه في بعض الدول الموالية له، قد يواجه عزلة كاملة قبل أن يتعرض لضربات عسكرية خاطفة تسعى إلى إزالته من المعادلة السياسية والجغرافية في المنطقة.

وفي مشهد آخر، قد تصبح قطر، التي تحتضن قواعد عسكرية أمريكية كبرى، نقطة اشتعال لهذه الحرب، خاصة إذا ما تدخلت روسيا لدعم حلفائها في المنطقة. السيناريوهات المحتملة تشير إلى قصف مكثف قد يطال القواعد العسكريةً الأمريكية هناك، ما يجعل قطر أول دولة عربية تدفع ثمن هذا النزاع الدولي.

روسيا، التي لطالما كانت لاعبًا رئيسيًا في السياسة الدولية، قد تجد نفسها تتهاوى تحت وطأة الحرب؛ التحليلات تشير إلى أن موسكو قد تواجه انهيارًا سياسيًا وعسكريًا غير مسبوق، ما سيؤدي إلى نهاية دورها كقوة عظمى ،وفي الوقت نفسه، قد تشهد الإمارات فيضانات كارثية تغرق مدنها وموانئها، ما يجعلها عاجزة أمام تداعيات الحرب، سواء كانت عسكرية أو طبيعية.

وفي خضم هذا المشهد المتأجج، يبدو أن اليمن، هذا البلد الذي يعاني من صراعات داخلية مريرة وتحديات إنسانية متفاقمة، قد يكون النقطة التي تشتعل منها فتيل الحرب الكبرى ،اليمن، الذي يمتلك موقعًا استراتيجيًا على البحر الأحمر، قد يصبح ساحة لصراعات إقليمية ودولية، حيث تتلاقى المصالح وتتناقض السياسات.

لكن المأساة الحقيقية في اليمن ليست في موارده أو موقعه، بل في عقول قياداته التي تعاني من التخبط السياسي والإداري، عندما تُهمش الكفاءات وتُستبدل بمن لا يملك رؤية أو دراية، تصبح النتيجة كارثية، وطنٌ يُدار بسياسات عشوائية، ويُترك لقوى داخلية وخارجية تعبث به دون وعي أو إدراك للعدو الحقيقي.

رغم كل هذه الفوضى، هناك من يرى بصيص أمل في أن النهاية ستكون لصالح الإسلام، التحليلات التي تستند إلى نبوءات دينية أو توقعات سياسية تشير إلى أن الشرق قد ينتصر في النهاية على الغرب، وأن الإسلام سيعود ليكون القوة الحضارية الأكبر في العالم.

ولكن، قبل أن نصل إلى هذه النهاية، يبقى السؤال الأهم: هل نحن على أعتاب حرب كونية لا مفر منها؟ أم أن البشرية ستجد طريقًا للسلام قبل أن تضيء الأرض بلهيب الحروب؟ الأيام القادمة وحدها كفيلة بالإجابة عن هذه التساؤلات، في عالمٍ يقف على حافة الانفجار....

*عضو الهيئة الادارية بالسفارة اليمنية بمدينة جدة السعودية

إنقاذ الجنوب من أوضاعه الكارثية وتقوية جبهته الدفاعية أولًا

صالح شائف

ضرورة المقاربات الموضوعية سياسـيًا ووطنيًا وتاريخيًا؛ بين واجب الجنوب في مساندته لكل قوى الشمال المعنية قبل غيرها في مهمة إسقاط الإنقلاب في صنعاء وبما هو ممكن ومتاح لديه؛ وبين الأولويات والضرورات القصوى والملحة لإنقاذ الجنوب أولًا من أوضاعه الكارثية التي يعيشها؛ فهو منطقيًا وموضوعيًا الأمر الحيوي والإستثنائي والبالغ الأهمية في هذه المرحلة المضطربة التي تشهدها المنطقة؛ وما زال المشهد العام المخيم عليها ضبابيًا ومجهول المآلات؛ بالنظر لتعدد الأطراف وتنوع أهدافها ومشاريعها.

وندرك هنا وبوعي كامل بأن الأمر ليس سهلًا على صانع القرار الوطني الجنوبي؛ وهو هنا المجلس الانتقالي وحلفائه على ساحة الجنوب الوطنية؛ الأمر الذي يستدعي من الجميع تفهم ذلك بوعي ومسؤولية وطنية؛ وهو الذي ينبغي عليه أيضا – صانع القرار – أن يدرك جيدًا خطورة المرحلة وطبيعة الأوضاع السياسية المتحركة بأكثر من أتجاه.

وعليه أن يتقن فن إتخاذ وتحديد مواقفه وتحالفاته الداخلية والخارجية؛ وإستحضار بعض تجارب الشعوب والحركات الوطنية حول العالم وفيما آلت إليه تحالفاتها مع الكبار؛ وبعيدًا عن متطلبات اللحظة الآنية التي قد تبدو فيها الأمور مثالية لهذه الخطوة أو تلك على هذا الصعيد؛ ولابد من العمل حثيثًا على إستكمال حلقات ومقومات الدفاع الصلب عن الجنوب ومشروعه الوطني؛ ولن نكرر هنا ما سبق لنا طرحه مرات ومرات بهذا الشأن.

وندعو هنا بصدق وإخلاص إلى تركيز الجهود ومضاعفتها على ساحة الجنوب الوطنية الداخلية؛ والتغلب على ما لحق بالحياة السياسية من تعقيدات ومصاعب وتجاذبات؛ وبما ساد ويسود من سوء فهم وشوائب على صعيد العلاقات الوطنية الجنوبية مع الأسف الشديد.

وقد تعددت أسباب ذلك بين الموضوعية والذاتية؛ وكذلك بفعل التباينات والإختلافات التي غذتها وتشجعها طبيعة التدخلات الخارجية المتعددة بدرجة رئيسية؛ وهي التدخلات الفاضحة والمكشوفة وغير المبررة في كل الأحوال؛ إلا بكونها عملًا مضادًا للمشروع الوطني الجنوبي؛ عبر محاولات تفكيك وحدة جبهته الداخلية لتحقيق أهداف تلك القوى والأطراف.

إن الجنوب المعافى والقوي والمتماسك وطنيًا والآمن والمستقر إجتماعيًا؛ هو وحده القادر على تقديم الإسناد اللوجستي والدعم الفعال والممكن لنصرة أحرار الشمال في معركتهم الوطنية لإنهاء الإنقلاب؛ وإنقاذ شعب الشمال مما هو فيه؛ وهذا ما ينبغي استيعابه من قبل كل القوى الشمالية المخلصة في موقفها المناهض للإنقلاب؛ رغم تأخر فعلها الحاسم كثيرًا.

وعلى هذه القوى والأطراف حتى وإن تباينت مواقفها شكليًا في بعض الأمور؛ أن تدرك جيدًا أيضا بأن التآمر على الجنوب وقضيته الوطنية وتجويع شعبه ليس بالطريق الأقصر لتحقيق أهدافها؛ ولن يكون الجنوب وتضحياته جسرًا لعبورها الآمن إلى صنعاء إن كانت صادقة في ذلك أصلًا؛ ولسنا بحاجة هنا لسرد مواقفها السابقة لأنها معروفة للجميع والشواهد على ذلك كثيرة.

الابتزاز الالكتروني جريمة تستحق أقصى العقوبات على مرتكبيها

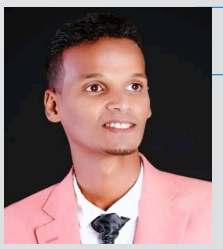

خالد عباد

في الآونة الأخيرة كثرت جرائم الابتزاز الالكتروني ونتج عنها تدمير أسر وتشتيتهم وتفريقهم إلى جانب الأمور السلبية التي تصاحب الضحية ونظرة المجتمع لها، كل هذه الأمور يتسبب بها مبتز تجرد من النخوة والرجولة واصبح ذئب بشري غير مكترث بالجريمة البشعة التي يرتكبها وهي إن صح التعبير تعتبر كارثة.

جريمة الابتزاز الالكتروني لخطورتها وما ينتج عنها من أمور كبيرة وتتضرر منها الضحية بشكل رئيسي ثم الأسرة يجب على الجهات الأمنية والقضائية تطبيق أشد العقوبات والضرب بيد من حديد لمن يثبت التورط في هذه الجريمة البشعة وعدم التهاون أو فتح مجال للواسطة كونها جريمة تمس المجتمع بشكل عام ومن أسباب الابتزاز الالكتروني مطالب المبتز بمبالغ مالية واحيانا توصل إلى مبالغ خيالية لكن الضحية تكون ضعيفة خشية على نفسها من الفضيحة أو تعرضها للقتل من قبل ذويها لهذا تسعى لتوفير المبالغ بمختلف الطرق فيما شهية المبتز تتزايد أكثر وأكثر مما يجعله يطلب المزيد.

على الأسر زرع الثقه في أولادهم وبناتهم بإن يطلعوهم على أي أمور سلبية قد تحدث معاهم وأهمها "الابتزاز الالكتروني" وعلى الأبناء والبنات عدم الرضوخ إن حدث معهم أمور الابتزاز من أي شخص كان وعليهم ابلاغ أهاليهم فيما يلجأ الأهل إلى الجهات الأمنية للقيام بدورها.

إدارات الأمن في مختلف المحافظات من واجبها فتح وحدة أو إدارة الابتزاز الالكتروني مثل ما توجد في العاصمة عدن وجلب مختصين في هذا المجال وهم كثر مهمتهم عند حدوث حادثه ابتزاز وفور الابلاغ عليهم بالبحث والتحري حتى العثور على المبتز ومن ثم اتخاذ الإجراءات القانونية بحقه.

اخيراً على الجميع تأمين جوالاتهم وبالاخص النساء حرصا من عدم تعرضهم للاختراق بالاضافة إلى مسح الصور الغير لائقه كون وجودها بالجوال ليس بالضرورة وعلى من يمارس مهنة الابتزاز إن يتق الله اولا ثم يعرف إن لديه أسرة فالذي بيته من زجاج لا يرمي الناس بالحجارة.

كلمتان عن المعلم والمبعدين المدنيين

عبدالعزيز الدويلة

رغم استمرارية الاضراب وتوقف المعلمين والمعلمات عن مزاولة مهامهم المهنية التدريسية واهمية المطالبة برفع الرواتب وتحسين الظروف المعيشية وكذا ضياع عام دراسي الا ان الجهات المعنية وخاصة المجلس الرئاسي والحكومة يعيشون في سبات عميق غير مهتمين وغير مكترثين بما يجرى من انهيار وتدهور معيشي ومادي للمعلم وكأن التعليم ونظام التعلم خارج نطاق الاهتمام والحرص والرعاية بينما دول مجلس التعاون الخليجي تسير بخطى تعليمية ثابتة ومستقرة بل وتنظر إلى المسار التعليمي وابتكارات الطلاب العلمية والأنشطة الأخرى بأولوية وفي غاية الاهتمام والرعاية حتى اصبح معلميهم يعيشون بكرمة ورفاهية دون أي منغصات او اشكاليات او مطالبات حقوقية

لذا اصبح اليوم المعلم في بلادنا يعيش حياة مهمشة الى درجة انه أصبح في صراع دائم للبحث عن لقمة العيش وغارق في الديون والجوع والتسول حتى سقطت وغابت الحكمة والمكانة والعظمة والمتمثلة في: قم للمعلم ووفه التبجيلا.. كاد المعلم أن يكون رسولا.

لذا لابد أن تحسم معضلات واشكاليات المعلم وترفع مكانته وهيبته وتحسين معيشته بعيدا عن الصراعات السياسية والاقتصادية سواء الداخلية او الخارجية وهي في الاساس لا تخدم التعليم والتعلم ولا تخدم ايضا تطلعات المعلم.

هناك مؤشرات وتأكيدات من بعض المبعدين المدنيين تؤكد بان موضوع عملية صرف المستحقات المالية اصبحت بيد وتحت مسؤولية ادارة المالية التي تنوي وتريد ان تصرف هذه المستحقات قاطعا ومقطوعا 15 في المائة وهناك اخبار اخرى تقول 30 في المائة وحاليا الأمور أصبحت بالكامل معلقة في المالية الامر الذي مازال المبعدين المدنيين ينتظرون الفرج وهم في امس الحاجة لتلك الفتات التي لا تغني ولا تشبع من جوع.

علما بأن الخدمة المدنية تؤكد بأن مشكلة عدم صرف هذه المستحقات قد خرجت من عندهم وهي الآن في الادارة المالية بعدن ناهيكم بان المبلغ المرصود لهذه الشريحة يقدر بـ 9 مليارات دولار حسب ما هو معروف وهي مرصودة لكل المبعدين .

والسؤال هنا لماذا كل هذا الف والدوران والتلاعب والمماطلة ؟ وأين دور المجلس الرئاسي والحكومة تجاه مثل هذه التصرفات ؟ ولماذا لا يتم محاسبة كل من يتعمد في تأخير عملية صرف هذه المستحقات المالية في ظل تفشي الفقر والمجاعة والتسول والحاجة الماسة لهؤلاء المبعدين ايضا ؟.